

قوله هذا التقدير ان الشراكة بمعنى ما ليست صفة للقدم بل هي الاشتراك والادوية
كونه وصفاً للقدمية لا للتشريح مع قائل

قوله من حيث انه متصور اي مجرد انه متصور
على ما يفيد قيد النفس وقيد في كذا
مما الحاجة اليه لان التصور حصول
الشيء في الذهن تأمل قوله شراكة كثير
فيه اي شراكة بين كثيرين والمراد
بعدم منع الاشتراك إمكان فرض صدق
على كثيرين لا شراكة في الواقع ولا فرضه
بالفعل حتى تدخل الكمليات الفرضية
كشراكية تباري تقا والاشياء والاشياء
في تعريف الكل ويخرج عن تعريف الجزئية ولا
يتقضا جمعا وسعاً اعلم ان لفظ
من مساحات المشايخ وليس صحيح
القرينة اذ على اعتبار العربية حيث يجب

قوله ولا يشق حطه على قوله وما يسقط
القول ان القدرة هنا الاثر فلا يشق
فيكون تعريفه على قبه كما لا يخفى

لا يكون الكثيرون اقل من ستة وان كانوا
من ذوي العقول وان يكون الجسدية
والفصلية باعتبار الصديق على اثنين
من افراده اذ لا توجد صفة الكثرة في
من اثنين كما لا يخفى في الاكفاء بالنفس
او المتصور لا يحصل هذه المفاداة اما في
الاكفاء بالنفس فلا يحصل الاحتراز عن
مثل الواجب والتمسك والكمليات الفرضية
لان نفس مفهوماتها باعتبار الوجود الخارجي
مانع ولو كان المراد بفصل مفهوم من غير
اعتبار شيء اصلا فلا يكون مانعا ولا لافها
ولما في الاكفاء بالمتصور فلا يحصل فائدة
الاحتراز عن مثل الواجب ايضا لان تصور

لان قوله هذا التقدير ان الشراكة بمعنى ما ليست صفة للقدم بل هي الاشتراك والادوية
كونه وصفاً للقدمية لا للتشريح مع قائل
قوله من حيث انه متصور اي مجرد انه متصور
على ما يفيد قيد النفس وقيد في كذا
مما الحاجة اليه لان التصور حصول
الشيء في الذهن تأمل قوله شراكة كثير
فيه اي شراكة بين كثيرين والمراد
بعدم منع الاشتراك إمكان فرض صدق
على كثيرين لا شراكة في الواقع ولا فرضه
بالفعل حتى تدخل الكمليات الفرضية
كشراكية تباري تقا والاشياء والاشياء
في تعريف الكل ويخرج عن تعريف الجزئية ولا
يتقضا جمعا وسعاً اعلم ان لفظ
من مساحات المشايخ وليس صحيح
القرينة اذ على اعتبار العربية حيث يجب